كلمة نقيب المهندسين سمير ضومط

في مؤتمر المخطط التوجيهي

٢٠٠٠/٦/٢٩

سيداتي سادتي

يسعدني شخصيا، وبصفتي نقيبا للمهندسين وباسم النقابة أن أرحب بكم في بيت المهندس، في الندوة التي نستضيفها وتجمع خيرة من الخبراء والدارسين في عالمي التنظيم المجالي Aménagement du Territoire وإدارة العمران Urbanisme .

إلى أين نحن نسير ؟

إلى أين يذهب لبنان بتناقضاته المتكاثرة ؟

أي لبنان نريد، أي اقتصاد، أي صناعة، أي زراعة، أي قطاع خدمات، أي نظام تربوي ؟ هل فعلا صار لنا وطن نعرف واقعه ونخطط لمستقبله اللائق ؟

هل أخذت المؤسسات الحكومية دورها ؟

هل حزم الشعب اللبناني أمره وقرر بناء وطن ؟

أسئلة عديدة تطرح أمام اللبنانيين بما فيهم طبعا المهندسين الذين يشكلون ضمن نقابة المهندسين هيئة مدنية لها دورها وعليها واجباتها كسائر الهيئات الأخرى التي يتشكل منها هذا الوطن.

لا أريد الإجابة على هذه الأسئلة ولكن كل ما يمكنني قوله في هذا المضمار أن ثقتنا بالمستقبل جيدة وأن إرادة شعبنا مصممة على التقدم والتغيير وبناء وطن متطور.

نؤكد بهذه المناسبة على الأمور التالية :

١) إن المخطط التوجيهي العام هو قرار سياسي قبل كل شيء. هو أي لبنان نريد ؟ على الدولة أن تحزم أمرها وتتخذ قرارها بالإعداد لهذا المخطط، معتمدة بذلك على هيئة اختصاصية مهنية علمية، اقتصادية، قانونية بحتة بعيدة كل البعد عن النفوذ السياسي والولاءات، أساسها طبعا المجلس الأعلى للتنظيم المدني ونخبة إضافية من الاختصاصيين في مختلف الحقول ونقابتنا على استعداد لتقديم خيرة مهندسيها ونخبتها للعمل في هذا المخطط، متمنين أن تعطى هذه الهيئة السلطة الكاملة للتحضير والإعداد والمراقبة والتدقيق ويعطى لها العطاء القانوني والسياسي اللازم. هذه الهيئة تستطيع أن تقرأ الرؤية السياسية للدولة في رسم سياسة بلد لمدة ٢٥ سنة إلى الأمام على الأقل دون أن تمارس هذه الهيئة السياسة أو تستعملها بل تعتمد على العلم والمعرفة في ترجمة هذه السياسة.

٢) إن أي مخطط توجيهي عام يحتاج إلى الإحصائيات، والمعطيات والكشوفات الميدانية المختلفة والنقابة التي تضم آلاف المهندسين في مختلف المناطق اللبنانية ومن مختلف الاختصاصات على استعداد للمساهمة في إعداد هذه الأقسام ضمن بروتوكول مع الهيئة المسؤولة أو الدولة اللبنانية.

٣) نقترح تلزيم المخطط التوجيهي العام إلى مجموعة شركات لبنانية كفوءة تشكل فيما بينها كونـسورسيوم. والنقابة مستعدة للدخول في هذا الكونسورسيوم كشريك كامل. إن أسوأ عمل نقـوم بـه هـو أن نـضع مخططات تفصيلية لمناطق مختلفة في لبنان تجمع فيما بينها لاحقا فينشأ عندنا مخطط توجيهي عام ممـا سيؤدي حتما إلى مخطط الأمر الواقع أي مخطط مختلف غير مترابط، غير منسجم، لا نـسيج فيـه ولا رؤية مستقبلية.

٤) أن تراعى المساحات الخضراء في كـل عقار وأن يحافظ قدر المستطاع على التراث لكل بلدة.

لقد كان أمل اللبنانيين كبيرا بعد الانتهاء من الحرب بقيام سلطة قوية وقادرة من شـأنها تـصويب الأمـور ووضعها على السكة الصحيحة.

وكنا نعرف أن التحول الجذري الذي حصل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خلق فرصة نادرة لإدخال تغييرات جذرية ستطال الذهنية السائدة والنسيج المديني.

وكنا نعرف أيضا أن أي مجهود لإعادة الإعمار لا يمكن أن يكون محصورا بمعالجات لمنـاطق إفراديـة أو لعناوين مستقلة في مجال التنمية.

لقد اتسمت العقود الثلاث الماضية بهجرة العديد من الريف للمدن، ثم بعملية تهجير واسعة أحدثت شرخا فـي النسيج الاجتماعي طال ثلث السكان.

وقد صاحب الدمار الواسع انتشار أشكال من النمو الفوضوي طال أكثر المناطق اللبنانية، بحيث يمكن القـول بأن استيعاب ما دمرته الحرب قد كان اسهل من استيعاب الدمار الناتج عن جوانب كثيرة من عمليـة إعـادة الاعمار.

فقد اختلطت المخططات المعمارية بالجوانب الاقتصادية مما خلق حالة ملموسة من الفولكلور المعماري يصل حتى الى حالة من الجنون البيئي.

علينا بالتأكيد أن ندين نتاج العمليات المجتزأة التي توفرت لها عشر سنوات بعد الحـرب، وذلـك بمـوازاة نقاشكم حول الأبعاد الشاملة لعملية الإنماء.

لقد وضعت الحكومات المتعاقبة عدة مشاريع تنموية، آخرها كان الخطة العشرية في العام ١٩٩٣ التي جـرى تعديلها في ١٩٩٥ وكانت تشمل لائحة عريضة من المشاريع والخدمات العامة سميت بخطة العام ٢٠٠٠.

ويمكن التساؤل حاليا هل أدى تنفيذ أقسام منها وخاصة في البنى التحتية إلى إنجازات حقيقية تنموية ؟

فقد برز فيها افتقادها لخطة اقتصادية بالمعنى الواسع للكلمة.

كما أن مشاركة للقوى الاجتماعية كافة لم يكن ملحوظا بالحجم المطلوب خلال تلك الفترة.

وكذلك لاصطدام التنفيذ بالوضع الإداري المترهل الذي كان ولا يزال غير متناسب مع حجم هذا المشروع.

وكذلك لاعتماده للمعايير نفسها التي كانت تعتمد في الستينيات ومنذ الاستقلال .

وأيضا لافتقاده التوازن السياسي ولإفساحه المجال للسياسيين للحلول مكان المهندسين والمخططين.

وهنا أرفع الصوت عاليا بأننا كمهندسين لم نكن وحدنا مسؤولين عن هـذا الإجحـاف الـذي حـل بالبيئـة والمجتمع.

هذه الفئة التي تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعها ويلزم إفساح المجال لها بعد فشل الـسياسيين فـي إدارة شؤون ما بعد الأزمة.

أيها السيدات والسادة

لم يكن الوضع في أوروبا ما بعد الحرب بأحسن حالا مما كان عليه الوضع عندنا. ولكن كان الجميع هنـاك على قناعة بضرورة وضع مخطط شامل يحدد بوضوح اتجاهات التطور، وكان من المستبعد البـدء بعمليـة الاعمار من النواحي الاقتصادية والتنظيمية المدينية بدون وجود مسبق لمثل هذا المخطط.

وبالواقع فقد اصطدم التخطيط الشامل بأوضاع اقتصادية وسياسية وتقنية طارئة وإمكانات محدودة.

ولكن الإصرار على تنفيذ الخطة الشاملة لم يصل به الأمر إلى ما وصل إليه عندنا من رفض شامل لفكرتـه لأسباب من الذهنية وأنماط من الممارسة ومحاولة لتحريف الأهداف، واتخاذها منحا تقليديا ذو نكهة خاصـة بنا.

نفهم تماما بأن الخطة الشاملة تطرح قضايا اقتصادية عديدة من تحديد أولويات تطال تماسك النسيج الاجتماعي والتوازن المناطقي وهي تطرح أيضا أسئلة عن موارد التمويل المتاحة وإشـكالات عـن قـضايا الملكيـة العقارية. ونفهم أيضا أن الجهد المطلوب بذله، وكما كنا نردد ليس فقط للبناء وقد أصبح لدينا فائض ملحوظ في المساحات، ولكنه جهد مطلوب لإعادة هيكلة الأسس الاقتصادية والمدينية لمجتمعنا.

لقد أصبحت ملء ثقة، وكما جاء في وريقات (أهداف الندوة) بأن ما وصلنا إليه ليس بسبب فقدان مخطط ـات أو غياب نصوص بل بسبب عوامل كثيرة مرتبطة بالخلل المتأصل والترهل الوظيفي، وأهمهما فقدان أسـس الإنماء الشامل المرتكز على قواعد إحصائية جدية من شأنها توفير المجهود الكبير الذي أهدر عبر الممارسات المتفرقة .

إن الحيز العام هو العامل الأساسي الذي من خلاله سيتمكن مجتمع مزقته الأحـداث مـن اسـتعادة تماسـكه ووحدته. كما أن التغيير هو صفة الحقبة الزمنية التي نعيشها الآن ولا يمكن لأي إدارة أن تستمر إذا لم تضع هذا التغيير ضمن أهدافها.

إن اعتمادكم وتقريركم لبرنامج عمل واضح، ووقوفكم مواقف حاسمة تجاه ما أنتجته عملية طالت عقـدا مـن الزمن، من شأنها وحدها إفساح المجال لقيام فكر تخطيط مديني يعيد نسج العلاقة مـع الأبعـاد الاجتماعيـة ويضع الأمور في نصابها.

وشكرا